التقرير اليومي

٢٠٠٧/٧/٢٥

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

الأزمة السياسية المستمرة في لبنان

مركز الدراسات البريطاني– اليهودي (BICOM)؛ ٢٠٠٧/٧/١٧

إنّ أصل الأزمة السياسية المستمرة في لبنان، بحسب عدد من المحللين العارفين، هي محاولة سوريا وحلفائها وعملائها إعادة تأكيد سيطرتها على البلاد، وإسقاط حكومة رئيس الوزراء فؤاد السنيورة وقوى ١٤ آذر المنتخبة ديمقراطياً. وستنظر هذه الورقة في التطورات الأخيرة في الوضع في لبنان، وسوف ندرس ونقيّم التطورات الأساسية منذ إنتهاء حرب العام الماضي بين إسرائيل وحزب الله لننتهي بتوصيات للمجتمع الدولي للمحافظة على السيادة اللبنانية.

ماذا حصل منذ إنتهاء الحرب؟

سعى قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١، الذي وضع نهاية لحرب إسرائيل– حزب الله عام ٢٠٠٦، الى جعل الوضع طبيعياً في الجنوب اللبناني، معيداً السيطرة على الحدود للجيش اللبناني، ومقدماً قوة يونيفيل معززة مؤلفة من ١٣٠٠٠ جندي داخل جنوب لبنان. ودعا القرار الى نزع سلاح كل الميليشيات، كما دعا "حكومة لبنان الى توفير الأمن على حدودها وعلى نقاط أخرى لمنع دخول الأسلحة الى لبنان من دون موافقتها، *وطلب* من اليونيفيل، كما هو مخول في الفقرة ١١، مساعدة حكومة لبنان عند طلبها ذلك".

وعلى كل حال، وبحسب الدليل المقدم مؤخراً من قِبَل فريق التقييم الواسع الدولي المستقل، فإنّ حدود لبنان الشمالية غير مراقبة بشكل ملائم وعرضة لعمليات التهريب. وكانت إسرائيل قد إدعت تكراراً بأنه يتم إستخدام الحدود لعمليات نقل أسلحة على مستوى كبير من سوريا الى حزب الله في الجنوب. أما النتيجة، بحسب تقييم لجيش الدفاع الإسرائيلي ذُكر في الإعلام الإسرائيلي، فهي أنّ حزب الله قد نجح بإعادة التزود بإمداداته من الأسلحة– التي كانت قد إستنفدت، جدياً، بعد حرب الصيف الماضي.

وتعرض التقارير الى أنّ حزب الله قد تلقى كميات من الصواريخ المتوسطة المدى المرسلة إليه، بما فيها صواريخ كاتيوشا ٢٢٠ ملم وصواريخ ٣٠٢ ملم، ذات مدى يصل الى ٦٠ كلم. وكان مسؤولو حزب الله قد أصدروا تحذيرات محددة ضد أي عمليات نشر لمراقبين

أجانب على حدود لبنان مع سوريا. وعلى كل حال، فإن هذا هو بالتحديد الإجراء الذي يتم درسه حالياً من قِبَل الأمم المتّحدة على أنه، على الأرجح، الوسيلة المنطقية والعملية لمنع حصول عمليات نقل أكبر للأسلحة من سوريا.

وتحدث عودة تسلح حزب الله على خلفية أزمة سياسة مستمرة في لبنان. ومن بين العوامل المساهمة بعدم الإستقرار في لبنان، محاولة سوريا المستمرة منع تأسيس محكمة دولية لمحاكمة أولئك المشتبه بهم بالتورط في قتل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري. فالمحققون الدوليون الذين ينظرون في جريمة قتل الحريري، قد توصلوا الآن الى تحديد الأفراد المشتبه بهم بالتورط في الجريمة.

أما العامل المتصل بالأزمة في لبنان، فهو محاولة المعارضة الموالية لسوريا تشويه صورة حكومة فؤاد السنيورة وإسقاطها. وببقائه عائماً بإدعائه "النصر الإلهي" لنفسه على إسرائيل في حرب العام الماضي، تمكن حزب الله، مع حلفائه في حركة أمل والتيار الوطني الحر التابع لميشال عون، من أن يقودوا أتباعهم الى الشوارع في تشرين الثاني الماضي، مطالبين بتمثيل أكبر في مجلس الوزراء. وتهدد المعارضة حالياً بتأسيس "حكومة ثانية" تدعي لنفسها بأنها تمثل حكومة لبنان الشرعية. وقد عرض بعض المحللين بأنّ الجيش اللبناني سيبقى محايداً في أمر حتمي كهذا، مما سيجعل الحكومة البديلة قادرة على تثبيت سلطتها في أجزاء البلاد حيث المعارضة قوية– مثل الجنوب ومنطقة سهل البقاع.

أما العامل الثالث الإضافي في التأزم السياسي اللبناني، فهو ظهور مجموعات متطرفة سنية مسلحة، في الأشهر الأخيرة، متمركزة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. فمنظمة فتح الإسلام المتمركزة في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين وجماعة جند الشام في مخيم عين الحلوة، جعلت الجيش اللبناني يشتبك معهما في الأسابيع الأخيرة. وفي هذه الأثناء، بدأت أنشطة إرهابية في الجنوب– قتل ستة من جنود اليونيفيل الإسبان في ٢٤ حزيران وإطلاق صواريخ الكاتيوشا على إسرائيل. و قام الجيش اللبناني، متحدياً تحذيرات حزب الله، بإشراك قوى إسلامية في نهر البارد، وهو حالياً في خضم عملية تحييدها.

فهم التطورات الأخيرة

إنّ الخيط الذي يربط هذه التطورات المتباينة والمختلفة تماماً– الحدود الشرقية السهلة الإختراق، إعادة تسلح حزب الله، محاولات تقويض محكمة الحريري، والظهور الغامض لمنظمات إسلامية سنية تمارس العنف في الشمال– هو المحاولة السورية المستمرة، بالتحالف مع إيران، لإعادة تأكيد هيمنتها على لبنان. فكما قال أحد محللي السياسة اللبنانية: "مع فوزهما في غزة، تدفع طهران ودمشق الآن بالأوضاع قدماً في جنوب لبنان".

وترغب سوريا بإعطاء صورة عن عجز اليونيفيل عن إزعاجها في عملية زعزعتها المستمرة لإستقرار لبنان. وقد تكون الضربات الأخيرة ضد قوات اليونيفيل قابلة للتفسير جيداً في هذا السياق. وبالتأكيد، فإنّ لنظام دمشق تاريخ طويل بإستغلال قوى بديلة شبه عسكرية كأداة سياسية.

ومع المجتمع الدولي المهدد بقبول التخلي الواقعي على الأرض عن القرار ١٧٠١، يمكن للزعزعة الكاملة للسياسة الداخلية اللبنانية أن تستمر من دون عوائق. وفي هذا السياق، فإنّ المرء قد يفهم الظهور الوشيك الممكن لحكومة موازية، التظاهرات والشغب، وربما عمليات القتل السياسي الغامضة والدورية لشخصيات معادية لسوريا، التي هزت لبنان منذ العام ٢٠٠٥. وإذا كان هذا التحليل صحيحاً، فإنّ الهدف هو الإستبدال الحتمي لحكومة السنيورة بنظام موالٍ لسوريا وإيران بشكل صريح وعلني.

ومرة أخرى، يشير عدد من المراقبين الى أنّ الجهاديين السنة قد دخلوا لبنان من الشرق، ويحددون سبب الظهور المفاجئ لهؤلاء على أنه، مرة أخرى، مرتبط بمحاولات سورية لزعزعة الإستقرار.

الردود السياسية الغربية على التهديد

تقوم الآليات السورية في لبنان بتنفيذ التهديد بحرب أهلية متجددة إذا لم يتم مواجهتها في الوقت المناسب. فمن الهام جداً أن يكون العمل البريطاني المنسَق مع الولايات المتّحدة في مجلس الأمن الدولي، التأكد من كون قوات اليونيفيل والمراقبين الدوليين منتشرين بفعالية لوقف عمليات نقل الأسلحة اللاشرعية وإعادة بناء بنى تحتية شبه عسكرية– وهو إنتهاك مباشر للقرارات الدولية. ويجب تحميل سوريا (وحليفتها إيران) المسؤولية عن الإنتهاك المستمر للقرار ١٧٠١. كما يجب فرض عقوبات دولية ضد البلدين في حال فشل أي منهما بالتجاوب، إيجابياً، مع الدعوات المنادية بالتوقف عن تدمير وزعزعة إستقرار لبنان.

ويجب على المجتمع الدولي– بريطانيا، الولايات المتّحدة، والقوى الإقليمية المؤيدة للغرب مثل العربية السعودي– أن يجتمع معاً دعماً لحكومة لبنان المحاصرة. من الضروري أن يتم إدراك وفهم التهديد المتمثل بالأحداث الأخيرة في الوقت المناسب. ويمكن للعربية السعودية أن تلعب دوراً حيوياً متزايداً في دعم الحكومة المنتخبة في بيروت. أما فشل العمل بأسلوب شديد ومحدد من قبل المجتمع الدولي بخصوص قضية تدمير لبنان، فمن المرجح أن يؤدي الى تشجيع السوريين على المضي قدماً بإستراتيجيتهم– الأمر الذي قد يقود، في المستقبل غير البعيد جداً– الى نزاع أهلي متجدد في لبنان، حيث تقاوم حكومة السنيورة وحلفائها محاولة الإنقلاب التي يقودها حزب الله، بدعم سوري وإيراني.

هل بإمكان فتح أن تتنافس مع حماس؟

بقلم دينيس روس؛ New Republic Online؛ ٢٠٠٧/٧/١٦

قد يكون الأمر متماشياً مع الموضة وسط البعض في واشنطن، أو حتى تل ابيب، التصديق بأنه قد حان الوقت للحديث مع حماس. لكن بالنسبة لأعضاء من فتح وبعض الفلسطينيين المستقلين في الضفة الغربية من الذين كنت ألتقيهم، فإنه من المؤكد أنّ الوقت لم يحن بعد. فما تسمعه منهم هو أنّ حماس مؤلفة من قتلة، حيث أن هؤلاء يريدون أن يكونوا جزءاً من إمبراطورية إسلامية أوسع، وبأنهم يحاولون الآن إحضار إيران الى غزة، وبأنّ أسوأ شيء يمكن القيام به الآن هو مكافأة حماس بالإعتراف بها.

ولأجل ذلك السبب، أنت تسمع أيضاً إنتقاداً للسعوديين الذين يضغطون على محمود عباس لأجل المصالحة مع حماس وصياغة حكومة وحدة وطنية جديدة. بالواقع، لقد صُدمت بسبب الشعور الإجماعي بأنّ محادثات التسوية التي يدفع السعوديون والمصريون بإتجاهها – والتي يستحسنها قادة حماس مثل إسماعيل هنية– لن تغير سلوك حماس. وبدلاً من ذلك، تمضي الرواية، فإنّ حماس ستستخدم تلك المحادثات كتكتيك لمحاولة بناء مقبوليتها الدولية. أما الأسوأ من ذلك، فهو أن حماس ستستخدم حكومة وحدة وطنية جديدة لتحاول أن تفعل بالضفة الغربية ما فعلته الآن في غزة.

هذه تعابير قوية، لكن هل فتح مستعدة للتنافس؟ هل بإمكان فتح تحويل نفسها والتواصل مجدداً مع الشعب الفلسطيني؟ هل بإمكان أعضائها أن يعترفوا بأنفسهم وبناء قاعدة مجتمع محلي قوي بحيث يتغير توازن القوى بين حماس وفتح: (هذه المنافسة قد تؤثر أيضاً على التوازن داخل حماس بين من هم أكثر براغماتية والأكثر تطرفاً). حماس وداخل حماس؟

أنصتوا الى الفلسطينيين من فئات مختلفة، مثل أبو خولي، وهو عضو مجلس فلسطيني من غزة، أو حسين الشيخ، عضو التنظيم من الضفة الغربية، وأنت ستسمع بأنّ فتح ليس لديها خيار. وسوف يخبراك بأنّ الشعب الفلسطيني علماني بالأساس ويريد مستقبلاً وطنياً وعلمانياً. أما

موقع حماس ضمن المجتمع الفلسطيني، فقد نما بسبب العجز والتقصير. ولا يزال الشعب الفلسطيني منحازاً لفتح أكثر منه منجذباً الى حماس. لكن بالنسبة للخولي، وكالشيخ وآخرين، لم يضع كل شيء وبأنّ فتح لا يزال بإمكانها إستعادة موقعها داخل المجتمع الفلسطيني.

وللقيام بذلك، هناك أشياء عديدة مطلوبة. أولاً، يجب أن يكون لدى فتح قادة جدد. فإذا كان هناك من عبارة واحدة سمعتها أكثر من أية واحدة أخرى، فهي بأنّه "يجب أن يكون في فتح وجوهاً جديدة". ولم يكن أحد يعني بقوله هذا بأنّ مظهراً خادعاً بسيطاً سوف يفي بالغرض. بل أنّ الشعب الفلسطيني لن يصدق مطلقاً بأنّ فتح قد أعادت صنع نفسها، إذا ما قام نفس الأشخاص بقيادة فتح. وبشكل مثير للإهتمام، وجدت دعماً كبيراً لسلام فياض، الذي هو رئيساً للوزراء، وزيراً للخارجية ووزيراً للمالية في حكومة الطوارئ الجديدة للسلطة الفلسطينية. إنه ليس عضواً في فتح، لكن إصراره على خلق مؤسسات جديدة في السلطة الفلسطينية سوف يبني، في النهاية، مصداقية للسلطة الفلسطينية، وإمتداداً، مصداقية لفتح أيضاً.

ثانياً، يجب أن تبدو فتح بأنها تفي بوعودها. فما يهم أكثر من أي شيء آخر هو الأداء والأفعال، وليس فقط الكلمات. فالوجوه الجديدة في فتح تمثل نقطة بداية ليس إلا، ويجب أن يُنظر إلى فتح والسلطة الفلسطينية على أنهما نشيطان على المستوى المحلي وبأنهما متجاوبان إجتماعياً وإقتصادياً. وأن يكونوا متجاوبين يعني أيضاً وضع حد للفساد وإعادة ترسيخ ليس فقط سيادة القانون، وإنما الشعور بالأمن لدى الفلسطينيين. ومن المثير للإهتمام بأنّ تكون حماس تحاول الآن تقديم نفسها في غزة كمحافظة على القانون والنظام. إذ يحاول فياض، بشكل واضح، القيام بنفس الشيء في الضفة الغربية. وقد شاهدت عدداً غير مسبوق من القوى الأمنية المسلحة بشدة في البزات العسكرية على الأرض في رام الله. كما أخبرني فياض بأنّ هذا الأمر مدروس ومتعمد: إنه يحاول إثبات الوجود في كل مدينة لإظهار أنّ السلطة الفلسطينية تقوم بإعادة تثبيت النظام. فهل سيتم نزع سلاح الميليشيات المسلحة وكتائب شهداء الأقصى، أم أنه سيتم دمجهم بطريقة منضبطة في القوى الأمنية؟ يبقى هذا سؤال كبير، لكن فياض يحاول، على الأقل، إصدار مرسوم نزع السلاح، وهو شيء آخر غير الوعود الفارغة. والزمن سيخبرنا ما إذا كان بإمكانه الوفاء بما يحاول القيام به، لكني وجدت دعماً كبيراً لجهوده وسط التنظيم الذي إلتقيت به.

ثالثاً، هناك حاجة للشعور بإمكانية سلام مع إسرائيل. فعملية السلام، مفاوضات، حوار، والوعد بتغييرات على الأرض، كلها أمور ستعني الكثير. وبشكل مثير للسخرية، لم أجد بين الفلسطينيين الذين تكلمت معهم– والعدد الآن هو فوق الـ ٤٠ في زيارتَيْ الأخيرتَيْن الى هنا في الأسابيع الست الماضية– من يريد رفع سقف التوقعات الخاطئة. فلا أحد يتوقع إختراقاً عاجلاً أو قراراً ما حول قضايا الوضع الدائم. وبالطبع، هذا قد يكون مستحسناً. لكن ما شاهدته كان رغبة بتغييرات حقيقية، وليس وهمية. فالتغييرات أظهرت بأنّ الحياة اليومية، بالنسبة للقدرة على التحرك إقتصادياً وعملانياً، ستتحول. إنّ تغييرات كهذه ستجعل مفاوضات الوضع الدائم أكثر قابلية للتصديق. فالوضع الدائم المنفصل عن وقائع الحياة اليومية، لن يكون له مصداقية. فالفلسطينيون سوف يسألوني: "إذا كنت لا أستطيع الذهاب من نابلس الى جنين، فهل يفترض بي أن أصدق بأنه سيكون لدي دولة عاصمتها القدس الشرقية؟" هذا هو السبب الذي لأجله تعتبر أية عملية أمنية وسياسية مرتبطة ببعضها البعض في النهاية بشكل حتمي.

كل هذه دروس لصناع فن الحكم الأميركيين الآن. علينا أن نبقي نظرنا على الهدف الأساسي. فالسؤال الأساسي الآن هو ما إذا كان الفلسطينيون سيحصلون على مستقبل علماني أم على مستقبل إسلامي. إن رهاناتنا على مستقبل وطني علماني للفلسطينيين واضحة جداً. فمن دون ذلك، لن يكون هناك فرصة للسلام وسوف يسيطر الإسلاميون على القضية الأكثر إثارة للذكريات في المنطقة. علينا أن نسوي هذه النقطة بهدوء مع السعوديين. فالدفع الآن بإتجاه حكومة وحدة وطنية لن يؤدي سوى الى تعزيز حماس، وإنّ نجاح حماس على المدى الطويل سيعني بأنّ إيران ستكون قادرة على إستخدام الظلم الفلسطيني والصراع الجاري كأداة لإبقاء السعوديين وآخرين في حالة دفاع.

أما بما يتخطى ذلك، فإنّ تحدينا الأساسي سيكون كيفية ضمان نجاح فتح. ففي حين أنّ كثيرين في فتح يدركون الرهانات وما هو ضروري، فإنّ الدعوة لوجوه جديدة في فتح تعني بأنه سيكون على الوجوه القديمة أن تستعد للتنحي جانباً. وليس هناك إشارات تدل على

أنهم مستعدين للقيام بذلك. فهل عباس مستعد لدفعهم لذلك؟ هذا سيكون خلاف طبيعته، لكن ليس هناك من بديل. كما أنّ دورنا ودور طوني بلير، المبعوث الجديد للشرق الأوسط، سيتطلبان دفعاً مستمراً وثابتاً بهذا الخصوص. لكن ليس بإمكاننا القيام فقط بالدفع؛ علينا أيضاً أن نفي بإلتزاماتنا بتقديم موارد حقيقية.

وإذا كان هناك من تراجع آخر سمعته من الفلسطينيين، فقد كان "لا تحرجوا عباس وفياض، إلا إذا كنتم ستفون بعروض جيدة لهم". إنّ دعمهم بعبارات عظيمة لن يؤد سوى الى تدمير مصداقيتهم، إن لم نف أيضاً بتقديم مساعدات لافتة تؤدي، على الأقل، الى تحسين الوضع الإقتصادي على الأرض. فالنتائج على الأرض والآمال الحقيقية ستساعد فتح. أما وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، فستفعل حسناً بإبقاء هذا الأمر في ذهنها.

فحدوث عملية تفاوض موثوقة شيئ، كما أن حصول حدث رمزي كمؤتمر دولي حيث الخطابات المتشددة لا تؤد سوى إلى الإضاءة على الفرصة الضئيلة لحدوث إتفاق ما، وحيث ليس هناك من إمكانية لمؤتمر عملاني يعقبه، هو شيء آخر. فالفلسطينيون لا يتطلعون الآن الى رموز. فهم يعلمون الفرق بين الرموز والواقع. دعونا نأمل بأن تكون إدارة بوش كذلك أيضاً.

Research Services Group
www.ipileb.com